

الجمهورية التركية  
جامعة إسطنبول ٢٩ مايو  
الكلية الدولية للعلوم الإسلامية والدراسات الدينية

## أثر الحاكم الجشمي في تفسير الكشاف (دراسة مقارنة في سورة الأحزاب)

رسالة البكالوريوس

محمد فرقان أوركن

إسطنبول ٢٠٢٠

الجمهورية التركية  
جامعة إسطنبول ٢٩ مايو  
الكلية الدولية للعلوم الإسلامية والدراسات الدينية

## أثر الحاكم الجشمي في تفسير الكشّاف (دراسة مقارنة في سورة الأحزاب)

رسالة البكالوريوس

محمد فرقان أوزكن  
٠٢٠١١٦٠٤٣

المشرف:  
د. منحد أحمد أبوبكر

إسطنبول ٢٠٢٠

## إقرار

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حسب القواعد العلمية، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين كرسالة أو دراسة أخرى لدى هذه الجامعة أو أي جامعة أو مؤسسة تعليمية أخرى.

محمد فرقان أزكن

07/06/2020

## **BEYAN**

Bu tezin yazılmasında bilimsel ahlak kurallarına uyulduğunu, başkalarının eserlerinden yararlanılması durumunda bilimsel normlara uygun olarak atıfta bulunulduğunu, kullanılan verilerde herhangi bir tahrifat yapılmadığını, tezin herhangi bir kısmının bu üniversite veya başka bir üniversitedeki başka bir tez çalışması olarak sunulmadığını beyan ederim.

Muhammed Furkan Özkan

07/06/2020

## ملخص الدراسة

في تراث العلم كلّ تأليف كان مديناً من بعض الوجوه لمكتسبات العلميّ التي سبقه. وبطبيعة الحال يرى ذلك الأمر في تراث التفسير أيضاً. وفي الزمن الأخير كانت البحوث تظهر العلاقة المهملة بين تفسير الكشّاف وتفسير الحاكم الجشمي. وعلى هذا أنّ أثر الحاكم الجشمي في تفسير الكشّاف كبير جداً. وبهذا البحث يُهدف عرض المقارنة التي تدلّ على ذلك الأثر. وفي المقارنة ليس الغرض أن ينزل قدر الكشّاف الذي ذو تأثير راسخ في أدب التفسير، بل وضع الصلة بينهما أن يُأخذ بعين الاعتبار خصائصهما الأصليّة.

**الكلمات المفتاحيّة:** الحاكم الجشمي، الزمخشري، التهذيب في التفسير، الكشّاف، المقارنة.

## Öz

İlim geleneđi içerisindeki her telif eser, birtakım hususlarda kendinden önceki ilmi birikime borçludur. Doğal olarak bu durum tefsir geleneđinde de görölmektedir. Son zamanlarda yapılan çalışmalar el-Keşşaf tefsiri ve Hâkim el-Cüşemî'nin tefsiri arasındaki ihmal edilmiş ilişkiyi gün yüzüne çıkardı. Buna göre Hâkim el-Cüşemî'nin tefsiri, el-Keşşaf tefsirini büyük ölçüde etkilemiştir. Bu araştırma ile söz konusu ilişkiyi gösterecek bir karşılaştırma sunmak hedeflenmektedir. Ancak bu karşılaştırmadaki amaç, kendinden sonraki tefsir literatürü içerisinde köklü bir etki bırakmış olan Keşşaf tefsirinin değerini düşürmek olarak algılanmamalıdır. Biz sadece her iki tefsirin de karakteristik özelliklerini göz önünde bulundurarak aralarındaki irtibatı ortaya çıkaracak bazı noktaları vurgulamak istiyoruz.

**Anahtar Kelimeler:** Hâkim el-Cüşemî, Zemahşerî, Et-Tehzîb Fi't-Tefsir, El-Keşşaf, Karşılaştırma.



## فهرست المحتويات

ii	إقرار
iii	BEYAN
iv	ملخص الدراسة
v	Öz
1	المقدمة
2	المطلب الأول: مقارنة سورة الأحزاب من تفسير الزمخشري والحاكم
2	بداية السورة
2	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (الأحزاب: ١)
3	﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢)
3	﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ (الأحزاب: ٣)
	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ
3	ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (الأحزاب: ٤)
	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا
5	أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥)
	﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
6	وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ (الأحزاب: ٦)



﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ (٧)

لِيَسْتَلِ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً أَلِيماً. ﴿٨﴾ (الأحزاب: ٧-٨) 7.....

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

بَصِيرًا﴾ (٩) إِذْ جَاؤُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا (١٠) هُنَالِكَ

انْبَثَلِيَ الْمُؤْمِنُونَ لِرَأْسِ زَلْزَلَةٍ شَدِيدًا. ﴿١١﴾ (الأحزاب: ٩-١١) 8.....

﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ (١٢) وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ

يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ (١٣) وَلَوْ دَخَلَتْ

عَلَيْهِمْ مِنْ أَفْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوَّهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا﴾ (١٤) وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ

عَهْدُ اللَّهِ مُسْتَوْلاً. ﴿١٥﴾ (الأحزاب: ١٢-١٥) 9.....

﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذْ لَا تُمَتِّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٦) قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ

إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا. ﴿١٧﴾ (الأحزاب: ١٦-١٧) 10.....

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ النَّبَأَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٨) أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ

الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَفُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى

الْخَبِيرِ أُولَئِكَ لَمْ يُوْثِقُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (١٩) يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ

أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَأْذِنُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا. ﴿٢٠﴾ (الأحزاب: ١٨-٢٠) 11.....

﴿يُنِسَاءَ النَّبِيِّ مَنِ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٣٠) \* وَمَنْ

يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتْهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (٣١) ﴿(الأحزاب: ٣٠-٣١) 13.....

﴿يُنِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾

(الأحزاب: ٣٢) 14.....

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ

عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣) .....

15 ..... ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٤) .....

16 ..... ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ

وَالْحَشِيعِينَ وَالْحَشِيعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ

أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٥) .....

17 ..... ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ

ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦) .....

18 ..... ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفَىٰ

النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْفَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا

مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ (الأحزاب: ٣٧) .....

19 ..... ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سِنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ حَلَلُوا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ (٣٨)

20 ..... ﴿الَّذِينَ يَبْلُغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَحْشَوْنَهُ وَلَا يَحْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ (٣٩) (الأحزاب: ٣٨-٣٩) .....

21 ..... ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٠)

22 .....

23 ..... المطلب الثاني: تقييم المقارنة من حيث أثر الحاكم الجسمي في تفسير الكشاف.

24 ..... الخاتمة

25 ..... المصادر والمراجع

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

باتساع دائرة الإسلام وتوسع حدوده ظهر الفكر المعتزلي الى العلن، مع اشتداد قوة الإسلام وانتشاره كان الفكر المعتزلي قد احتلّ مكانة مهمّة في ذلك العصر. وبداخل هذا الفكر ترنّى كثير من العلماء الكبار وألّفوا الكُتب فيما يتعلّق بعلوم متنوّع، ومنها التفسير الكشّاف للزمخشري. فهو قد صار كتاباً معتمداً وذا تأثير في علم التفسير، واعتُبرها أن يكون مصدراً أساسياً من كلّ بيئة فكرية، لا في المذهب المعتزلة فقط.

وقد تمّت البحوث والدراسات الكثيرة عليه، وما زال في عصرنا الحاضر أيضاً هكذا. وفي بعض منها ركّز على المصادر التي اعتمدها الزمخشري في تفسيره. ولا شكّ أنّ التفاسير استفادت غالباً ممّا بقي من التفاسير القديمة الأثرية، وفي الزمن الأخير تمّ كتابة البحوث العلميّة التي ركّزت على علاقة بين تفسير الحاكم الجشمي والزمخشري<sup>1</sup>. وهذه العلاقة كانت محجوبة قبل، والدراسات التي في حقّ مصادر تفسير الزمخشري لم تهتمّ ذلك العلاقة وحتى لم يتمّ ذكر الحاكم في الكشّاف من قبل الزمخشري<sup>2</sup>.

وفي هذا البحث سيُشار الي هذه الصلة بين التفسيرين من خلال مقارنة جزء من سورة الأحزاب. وبعد ذلك سيتمّ إجراء تقييم نتائج المقارنة من حيث أثر الحاكم الجشمي لتفسير الكشّاف، ومن أجل هذه المقارنة أيضاً يشاهد المشاهدات والمختلفات بين أسلوب التفسيرين.

---

<sup>1</sup> يوجد بحثان في تفسير الحاكم الجشمي؛ أحدهما "كتاب الحاكم ومنهجه في التفسير لعدنان زرزور"، ثانيهما "مكانة المفسّر المعتزلي الحاكم الجشمي في أدب التفسير وكتابه التهذيب في التفسير" رسالة الماجستير التي يكتب في جامعة مرمرة ويوجد بعض المعلومات في هذين البحثين في حقّ تأثير الحاكم على الزمخشري في تفسيره.

<sup>2</sup> أنظر: الجويني، مصطفى الصاوي، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1959، ص80.

## المطلب الأوّل: مقارنة سورة الأحزاب من تفسير الزمخشري والحاكم

### بداية السورة

في بداية السورة قال الحاكم والزمخشري؛ أنّ سورة الأحزاب آياتها ثلاث وسبعون آية وأنها مدنيّة. ثمّ بدأ الحاكم القول بذكر رواية تتعلّق فضيلة السورة، وبشرح مناسبة بين آخر آية في سورة السجدة وبين الآية الأولى في سورة الأحزاب. ونقل الزمخشري والحاكم روايات التي تتعلّق عدد آيات سورة الأحزاب، وردّوا على رواية الداغن التي أكلت الصّحف، ورأوا أنّها من دسيس الملحدة والروافض. وحملوا حديث أبيّ الذي يقول أنّ آيات السورة أكثر من ثلاث وسبعين، وموجود فيها آية الرجم على نسخ التلاوة وهي آية الرجم فقط. طوّل الحاكم الكلام بالأسئلة المقدّرة والملاحظات في كتّم العثمان بعض الآيات وكون السورة مثنى آية تقريباً، وأشار الى خطيئتها وخطرها بأدلة تاريخيّة وعقليّة ونصّيّة.<sup>3</sup>

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (الأحزاب: ١)

نقل الحاكم والزمخشري نفس الرواية في النزول وهي تحدّث عن مجيء المشركين والمنافقين الى الرسول ﷺ وطلبهم ألاّ يذمّ أهّتهم وإقرار شفاعة الآلهة، ونقل الزمخشري روايتين مختلفتين في النزول والحاكم نقل رواية أخرى.

التفت الزمخشري الى ذكر كلمة النبيّ مقارناً بالنداء بدلاً عن اسمه، وقال أنّها للتشريف ثمّ أشار الى فرق في ذكر حالة الإخبار وسرد الأمثلة لكليهما. هذا توضيح بلاغيّة لم يذكرها الحاكم. وأوضح الحاكم إعراب كلمة أيّ والنبيّ، وذكر معنى كلمة النفاق في اللغة وفي الشرع.

<sup>33</sup> الجشمي، الحاكم، التهذيب في التفسير، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان السالمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت وقاهرة، 2018-2019، ص5691-5693؛ الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشّاف، تحقيق خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت، 2009، ص846.

اتَّفَقَ الزَّمخَشَرِيُّ وَالْحَاكِمُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّقْوَى يَفِيدُ الدَّوَامَ وَالثَّبَاتَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ نَحْيَ طَاعَةِ الْكَافِرِينَ مَعْنَاهُ التَّجَنُّبُ عَنِ إِجَابَةِ رَأْيِهِمْ، وَذَكَرَ الْحَاكِمُ بَعْضَ التَّأْوِيلَاتِ آخَرَ بِلَفْظِ قِيلَ كَذَا وَقِيلَ كَذَا، وَشَرَحَ دَلَالََةَ "الْكَافِرِينَ" وَ"الْمُنَافِقِينَ" هَلْ هُوَ يَدُلُّ الْعَامَّ أَمْ عَلَى بَعْضِ الْأَشْخَاصِ وَمَنْ هُمْ. وَاخْتَلَفَ آرَاءُهُمْ فِي "عَلِيمًا حَكِيمًا"؛ رَكَّزَ الزَّمخَشَرِيُّ عَلَى مَعْنَاهُمَا الْمَطْلُوقَ، وَشَرَحَهُمَا الْحَاكِمُ مَشِيرًا إِلَى تَعَلُّقِهِمَا الْخَاصَّةَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ.<sup>4</sup>

﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢)

ذَكَرَ الْحَاكِمُ وَالزَّمخَشَرِيُّ اخْتِلَافَاتِ الْقِرَاءَةِ وَهِيَ أَنْ يَقْرَأَ بِشَكْلِ "بِمَا يَعْمَلُونَ" بِالْيَاءِ أَيْضًا، وَلَكِنَّ الزَّمخَشَرِيَّ لَمْ يَسْنِدِ الْقِرَاءَةَ إِلَى قَارِئِهِ. شَرَحَ الزَّمخَشَرِيُّ الْمَعْنَى عَلَى حَسَبِ الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ، لَكِنَّ الْحَاكِمَ فَسَّرَ الْآيَةَ عَلَى قِرَاءَةِ تَائِيَّةٍ فَقَط. وَأَوْضَحَ الزَّمخَشَرِيُّ مَعْنَى الْآيَةِ بِارْتِبَاطِهَا الْجَلِيَّةِ إِلَى رِوَايَةِ النُّزُولِ.<sup>5</sup>

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ (الأحزاب: ٣)

عِنْدَ الزَّمخَشَرِيِّ مَعْنَى التَّوَكَّلِ إِسْنَادُ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ وَالتَّوَكُّيلُ إِلَى تَدْبِيرِ اللَّهِ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَكِيلًا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ حَافِظًا وَمُكْوِلًا إِلَيْهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ، وَعِنْدَ الْحَاكِمِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَائِمًا بِتَدْبِيرِ عِبَادِهِ.<sup>6</sup>

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تَظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (الأحزاب: ٤)

نَقَلَ الْحَاكِمُ سِتَّ رِوَايَاتٍ فِي نَزُولِ الْآيَةِ، وَنَقَلَ الزَّمخَشَرِيُّ خَمْسَ رِوَايَاتٍ الَّتِي تَتَّفَقُ فِي الْإِثْنَيْنِ مِنْهَا عَلَى رِوَايَاتِ الْحَاكِمِ؛ أَوْلَاهَا يَتَحَدَّثُ عَنِ رَجُلٍ الَّتِي يَدَّعِي أَنَّ لَهُ قَلْبَانِ وَيَزْعَمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ عَقْلًا وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْفَهْرِيُّ، ثَانِيهَا قَوْلُ الْمُنَافِقِينَ فِي النَّبِيِّ ﷺ لَهُ

<sup>4</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 8/5700-5694؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص 847.

<sup>5</sup> أنظر: المراجع السابقة، ص 5700-5694؛ 847.

<sup>6</sup> أنظر: المراجع السابقة، ص 5700-5694؛ 847.

قلبان. ونقل الزمخشري روايتين آخرتين التي لم توجد في تفسير الحاكم؛ هما قول اليهود في النبي ﷺ بعد سهوه في الصلاة له قلبان قلب مع أصحابه وقلب معكم، وقصة تبيي زيد بن حارثة وأن يقال له زيد بن محمد، واستفاد من هذه الرواية في تفسير الآية.

ذكر الحاكم والزمخشري القراءات المختلفة في "اللائي" و "تظاهرون"، ولكن الحاكم أسند القراءات الي قارئه، الزمخشري لم يذكر أسماءهم.

عند الحاكم نفي جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ردّ على من اعتقد جوازه، والمعنى أنّ اجتماع الكفر والإيمان في قلب واحد لا يمكن، لأنّ ذلك يوجب ان يكون لرجل قلبين. وأنّ الله ما جعل لرجل قلبين يريد بأحدهما خلاف ما يريده الآخر، وضرب الله ذلك مثال المظاهر والمدعي ابن غيره يعني لا تكون امرأة الرجل أمّه وابن غيره ابنا له. ذكر الزمخشري نفس المعلومات في تفسير هذه الآية وبسطها، وبدأ الكلام بأن لا يجعل الله لرجل قلبين لأنّ ذلك مخالفاً لحكمته، وأقام الأدلّة على ذلك؛ أن يكون لرجل قلبين إمّا يستطيع أحدهما أن يفعل فعل القلب والآخر فضلة غير محتاج اليه، وإمّا كلّ واحد يفعل ويريد شيئاً متفاوتاً، فهذا يتسبب الي اجتماع الوصفين المعارضين في حالة واحدة. ثمّ أظهر هذا الأمر المتناقض بمثال قضية الأمومة والزوجيّة والبنوة والدعوة، لأنّ لكلّ منها يقتضي بتصريف مختلف لشخص.

انتبه الزمخشري بسؤال مقدّر الي نقطة بلاغية وهي ذكر الجوف، وأنّ فائدته أن يفهم السامع تصوّر المدلول عليه جلياً. وفي هذا الباب الزمخشري التفت النظر الي إظهار كلمة "بأفواهكم" وهو أيضاً لغرض بلاغيّ، لأنّه يفيد أنّ أفواهم في التبيي فقط في قولهم، يعني أصلاً لا هم يعتقدون ذلك.

شرح الحاكم والزمخشري معنى كلمة "تظاهر" لغة، وذكر قول الظهار (أي أنت عليّ كظهر أمي)، وأن يكون هذا القول طلاقاً في الجاهليّة، وأوضح الزمخشري الكناية التي توجد في هذا القول بأن يرتبط معناها اللغويّة، وأيدّ قوله برواية.

قال الزمخشري أنّ كلمة الدعي لا يجمع على وزن أفعلاء، لأنّه في معنى الاسم المفعول لكن هناك جُمع من هذا الوزن، وهذا

شاذّ ثمّ ذكر الزمخشري الأمثلة التي تكون شاذّة أيضاً.<sup>7</sup>

﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا

أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا. ﴿ (الأحزاب: ٥)

وقف الزمخشري على مناسبة هذه الآيات قبلها، وعلى هذا أنّ أمر "ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ" مرتبطة بقول "وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ"، أي أن يقول الله الحقّ وهدايته الي السبيل وهو أن يدعوهم ناسباً الي آبائهم. وشرح قضيّة دعوة الأشخاص دون منسوباً الي آبائهم بذكر العرف الذي يوجد في عهد الجاهلية. رأى الزمخشري أنّ العفو هنا ممكن أن يشمل كلّ الأخطاء التي تفعل بدون عمد، وأيد رأيه بالأحاديث. وقال الزمخشري في إعراب قول ما "تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ" محلّ الجرّ عطفاً على "فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ"، وذكر الحاكم أيضاً هذا الوجه واكتفى به، لكنّ الزمخشري زاد عليه وجه آخر. وأيضاً يوجد هناك نقطة مشتركة بينهما، وهي أن يُخبر عن موضوع ثبوت النسب من حيث الأحكام بين الفقهاء، الزمخشري تحدّث عن مذهب الحنفيّة فقط لكنّ الحاكم ذكر قول المذهب الشافعية أيضاً.

بعد نهاية أوّل خمس آيات نحن سنتطرّق الي بعض الاختلافات والمشابهات بين كلا التفسيرين، وفي خلال المقارنة تارة

سنفعل هكذا، بعد أن ننهي مقارنتنا سنفصل هذه المعلومات في القسم المستقلّ.

يوجد في تفسير الحاكم الفصل باسم الأحكام عقب أن يذكر معنى كلّ أربع أو خمس آيات، وأخذ في هذا الفصل

الأحكام التي تتعلّق بالآيات، وهو يناقش فيه المسائل بإجابة الي الأسئلة المقدّرة، ولكن لا يوجد في هذا الفصل الأحكام فقهية

فقط، بل يوجد فيه أحكام اعتقادية وغيرها، ونحن لم نذكر كلّها هنا. وأيضاً يوجد في تفسيره فصل باسم النظم قبل فصل في حقّ

<sup>7</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 8/5700-5694؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص847-848.

معنى الآيات، وهو يشرح هناك مناسبة الآيات بعضهم ببعض ليوقر انسجام المعنى، لم ينتبه الزمخشري الى هذه المناسبة بشكل واضح، بل هو يركز النظم من ناحية بلاغية عند الحاجة، نحن نرى مثلاً دقيماً هنا على هذا الخصوص. وذلك أن يشير الى فصل الجمل ووصلها من بداية السورة حتى هذه الآية للحسن والفصاحة، بناء على هذا رأى الزمخشري أنّ الموضوع الأصلي في هذه الآيات تحريم النساء بالظهار والتبنيّ ليس اتباع الشرع كما قال الحاكم.<sup>8</sup>

﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ (الأحزاب: ٦)

نقل الحاكم روايتين في نزول الآية؛ إحداهما أن يأمر النبي ﷺ رجلاً من أصحابه بالخروج الى الغزوة، وأن يُردّ على قوله بشرط استاذان الأبوين. ثانيها تتحدّث عن المؤاخاة بين المسلمين وأن يورث بعضهم بعضاً في صدر الإسلام. واستفاد الزمخشري أيضاً من هذين الروايتين في تفسير الآية.

ذكر الحاكم بعض التأويلات المحتملة في ماذا أنّ النبي ﷺ أولى بالمؤمنين، عند الزمخشري في كل من أمور الدين والدنيا لأنّ في الآية لم تُقيد ودُكر مطلقاً.

استدلّ الحاكم على أنّ طاعة النبي ﷺ أولى من طاعة الأنفس بالآية "فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ"، لأنّ النبي ﷺ يدعو الى ما فيه نجاتهم، بيّن الزمخشري الآية بهذا الشكل، وقال أنّ كل ما دعا إليه فهو إرشاد لهم إلى نيل النجاة والظفر بسعادة الدارين، وأيد قوله باقتباس من آية "حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ" وذكر الحديث الذي نقله الحاكم في سبب النزول.

نقل الحاكم قراءة من ابن مسعود وهي "النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو أب لهم" واعترض عليه وصحّحه وقال ممكن أن يكون تفسيراً. ورغم أنّ الزمخشري ذكرها أن يكون قراءة كأنه يقبل تصحيح الحاكم هنا، لأنّه يشرح أن يكون الأنبياء آباء أمتهم كتفسير.

<sup>8</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5700/8-5694؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص 848.



أشار الحاكم والزنجشري الي تشبيهه في قول "وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ"، أمّا المعنى يدلّ على وجوب تعظيمهنّ وتحريم نكاحهنّ، والأمومة ليس حقيقة لأنّ التزوّج بيناتهنّ مباح. واعترض الحاكم في هذا المسألة على القول الفاسد من الباطنيّة.

عند الحاكم في قول "إِلَى أَوْلِيَاءِكُمْ" يوجد احتمالان؛ أولاً أن يكون هذا الأقارب من المشركين، ثمّ نقل الحاكم الأقوال التي تضعفها وربّما من هذا لم يذكره الزنجشري، ثانياً أن يكون الأولياء من المسلمين المهاجرين.

بيّن الزنجشري أنّ "مَنْ" في "مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ" يجوز أن يكون للبيان من أولى الأرحام، ويجوز أن يكون لابتداء الغاية. وشرح الاستثناء في "إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا" على أنّ الأقارب في كلّ المنفعة والإحسان أحقّ من الأجانب غير الوصيّة، لأنّ قال النبيّ ﷺ لا وصيّة لوارث.

اعترض الحاكم على قول زيد بن علي وهو إمام من أئمة الزيدية أنّ الآية تدلّ على أن تكون الإمامة في الولادة.<sup>9</sup>

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً (٧)﴾

لَيْسَ لِلصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً أَلِيماً. (٨) ﴿ (الأحزاب: ٧-٨)

اتفق الحاكم والزنجشري على أنّ عامل "وَإِذْ أَخَذْنَا" هو أمر اذكروا مقدّراً، ونقل الحاكم وجهاً آخر في إعرابه أيضاً. والميثاق عندهما وظيفة تبليغ الرسالة. وتقديم النبيّ ﷺ هنا لفضله. اعترض الحاكم على قول أنّ محمداً ﷺ يخلق قبل الأنبياء، لذلك قدّم. ودُكر هذه الأنبياء هنا خاصّة عند الحاكم، لأن يكون لهذه الأنبياء أمم. وقال الزنجشري أنّهم من مشاهير الأنبياء ومن أولى العظام، قارن الزنجشري هذه الآية بآية أخرى التي توجد فيه أسماء الأنبياء بخلاف هذا الترتيب يعني أنّ النبيّ ﷺ ما قدّم، وأوضح هذا الأمر بمقارنة سياق الآيتين.

<sup>9</sup> أنظر: الجسمي، التهذيب في التفسير، 5701/8-5708؛ الزنجشري، تفسير الكشاف، ص 849.

في حقّ معنى الميثاق الغليظ قال الحاكم والزحشري نفس الشيء، وهو اليمين بالله على وفاء بالوظيفة. وفي لَيْسْتَلِ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ يوجد احتمالان على قول الزحشري؛ أن يكون سؤالاً للأنبياء من قبيل سؤال الله لعيسى عليه السلام هل أنت قُلتَ للناس أنك إله، يعني تبكيتاً للكافرين أو أن يكون سؤالاً للمؤمنين عن صدق أنبياءهم.

عند الحاكم هذا السؤال للمؤمنين عن إقرار عدل الله وحكمته وطول الكلام ببعض الملاحظات في ذلك الموضوع. وذكر أيضاً قضية كلامية بالإجابة لسؤال مقدر وهو لماذا أخذ الميثاق من التّبين وهم معصومون؟ للتلطيف لهم في ثباتهم.<sup>10</sup>

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا (٩) إِذْ جَاؤُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا (١٠) هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا. (١١)﴾ (الأحزاب: ٩-١١)

ذكر الحاكم والزحشري حديث الأحزاب في تفسير هذه الآيات، وحكى الحاكم هذه الحادثة في فصل مستقلّ وبزيادة بعض المعلومات نحو؛ نقل رواية تتحدّث عن اقتراح المصالحة من قبل النبي ﷺ وطلب المسلمين القتال، وارسال رجل الذي يخبر الأحزاب على بعضهم البعض لانشقاقهم، وأن أسلوب الحاكم تاريخي، أما أسلوب الزحشري أدبيّ ومختصر وفسّر الآيات في أثناء تحكية قصّة الغزوة.

شرح كلاهما معنى زيغ الأبصار على أن يكون ميلها عن مكانها الأصليّ تحيّرًا من شدّة الخوف، ومعنى بلوغ القلوب الحناجر عندهما إما ارتفاع قلب الخائف من الاضطراب الشديد يعني في معنى الحقيقة وإما كناية عن شدّة الفرع مجازًا.

أشار الحاكم الى الموصوفين بذلك أي الخائفون من العدو، وقال أنّهم ضعفة المسلمين، أمّا النبي ﷺ وجلّ الصحابة واثقون بنصرة الله. وفي قول "وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا" بين الحاكم والزحشري ظنّ المشركين والمنافقين والمسلمين لكنّ الحاكم طول الكلام بالتفصيل ونقل رواية في حقّ ظنّ المسلمين. ذكر كلاهما القراءات في "الظنونا" واستشهدا نفس الشعر على زيادة الألف في الآخر، ذكر الحاكم ذلك في فصل الإعراب.

<sup>10</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5701/8-5708؛ الزحشري، تفسير الكتاب، ص 849-850.

قال الحاكم في فصل الأحكام أنّ الآية تدلّ على معجزة، وهي ريح الذي يضرّ المشركين بعصفه وبرودته لا المسلمين يعني

هذا الأمر لم يكن على عادته.<sup>11</sup>

في قول "هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا" نقل كلاهما قراءة، وزاده الزمخشري قراءة آخر. بيّن الحاكم معنى اللغوي

كلمة هنالك والابتلاء والزلال بالتفصيل في فصل اللغة. وارتبط مناسبة الآيات بما قبله على حسب السياق في فصل النظم.<sup>12</sup>

﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا (١٢) وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ

يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا (١٣) وَلَوْ

دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوَّهَا وَمَا تَلَبَّثُوا فِيهَا إِلَّا بَسِيرًا (١٤) وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ

الْأَذْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْتُورًا. (١٥)﴾ (الأحزاب: ١٢-١٥)

قال الحاكم والزمخشري إنّ آية "وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ" نزلت في معتب بن قشير، والقصة بالاختصار؛ ضرب الرسول ﷺ الصخرة في

الخنديق ثلاثا عند كلّ ضربة انشقّ منها القطعة فبشّر الرسول ﷺ فتح اليمن والروم والفرس، فقال المنافقون هذا القول. وفي "غُرُورًا"

شرح الحاكم معناه اللغوي، وأوضح اعرابه. وقال في قول المنافقين إنّهم يقولون هكذا لجهلهم أنّ النصر في دار التكليف قد يكون

عقيب الصبر والامتحان، وإنّ فتنتهم أعظم من فتنة الكفار. التفت الحاكم الي سؤال مقدّر، وهو أنّهم أصلاً اعترفوا الله ورسوله في

قولهم "مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا" فكيف يمكن أن يقول وعدّ الله ورسوله غُرُورًا، بعد إجابة هذا السؤال هو يقول تدلّ الآية أنّ

الغرور ليس من خلق الله لذلك ما أضيف الي الله.

ذكر كلاهما الآراء لتعيين من هم الطائفة في "وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ". في يثرب قالوا إنّ اسم المدينة أو أرض في ناحية المدينة.

وفي قول "لَا مُقَامَ لَكُمْ" يوجد في المقام قراءتين بالفتح والضمّة أن يكون المصدر أو اسم مكان، وفسّر الآية على حسب القراءتين

يعني لا يوجد مكان الإقامة هنا أو لا قرر لكم هنا، وأمروهم بالهرب من معسكر رسول الله ﷺ.

<sup>11</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 8/5701-5708؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص850.

<sup>12</sup> أنظر: المراجع السابقة، ص5709-5713؛ 850.

قال الحاكم إنّ الفريق الذي استأذن من النبي ﷺ، هم بنو حارثة. شرح الحاكم والزحشري كلمة العورة مرتبطاً بمعناها اللغوي، وعلى هذا أنّ عور المكان أن يكون فيه الخلل الذي يخاف منه العدوّ والسارق، بسبب ضعف جدرانها للحراسة، وذكر كلاهما قراءتين بفتح الواو وسكونها.

وفسر المفسران معنى هذه الآيات على نفس الطريقة، وباختصار؛ أنّ الله ردّ عليهم الكاذبة وأنهم يريدون الفرار، لو دخلت العساكر المتحرّبة على المدينة أو بيوتهم من نواحيها تمّ عرض عليهم الكفر ومقاتلة المسلمين قبلوا اقتراحهم فوراً أو لا يستطيعون اللبث في المدينة بعد ارتدادهم فهلكوا. وذكر قراءتين في لآئونها من الاتيان والإيتاء.

نقل الحاكم والزحشري روايات في من هم الذين عاهدوا الله من قبل، واتفقا في بعضها؛ أنّهم الذين بايعوا رسول الله ﷺ ليلة العقبة، أنّهم الذين لم يشاهدوا بدرًا. وقال الحاكم إنّ إضافة العهد الي الله تفخيم للنبي لأنّ الله مع نبيه ﷺ.<sup>13</sup>

﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا (١٦) قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا. (١٧)﴾ (الأحزاب: ١٦-١٧)

قال الحاكم بين الله أنّ الفرار لا ينفع وهذا حتّ على الجهاد، وقول "وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا" إشارة الي أنّ الشهادة خير من الحياة مع الذلّ قليلاً في الدنيا تمّ الموت. وأوضح الزحشري فرق بين الموت والقتل، وقال لن ينفعكم الفرار من حكم الله عليكم من حتف آنف (الموت طبيعياً) أو قتل (الموت في الحرب)، وإن نفعكم الفرار مثلاً يكون تأخير الموت قليلاً. كأنّ عبارة الزحشري هنا يلمح فرق بين الأجل المسمّى والقضاء في مذهب المعتزلة. قال الحاكم في فصل الأحكام قول "قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ" يدلّ أنّه لا شيء يحفظ من الموت والقتل، وإذا علم الله تعالى أنّه يموت أو يقتل في وقت، فيكون موافقاً على علم الله، وفي الآية حتّ على الجهاد. ثمّ ناقش عموم الدلالة وخصوصها باقتباس من قاضي عبد الجبار هل هذا الحثّ في هذا الحرب فقط، وهل ذلك في هؤلاء المنفقين خاصة.

<sup>13</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5709/8-5713؛ الزحشري، تفسير الكشاف، ص 850-851.

وقف الزمخشري بسؤال مقدّرا على استخدام العصمة مع الرحمة والسوء، لأنّ العصمة تكون في السوء فقط، وذكر احتمالين في حلّ السؤال؛ أن يكون في الجملة تقدير شيء لاختصار الكلام وهو "أو يصيبكم بسوء ان أراد بكم رحمة"، واستشهد قوله بشعر: ورأيت زوجك في الوغى ... متقلدا سيفا ورحما، أي متقلدا سيفا وحاملا رحما. أمّا احتمال الثاني وهو أن يكون العصمة في معنى المنع، وهذا الرأي يوجد في تفسير الحاكم. وهو شرح معنى العصمة في فصل اللغة على أن يكون المنع، واستدلّ ذلك بآية "والله يعصمك من الناس"، وذكر الأمثلة لاستخدام هذا المعنى. وفسّر الحاكم الآية بارتباط ما قبله، يعني الموضوع عنده متعلّق بالجهاد أيضاً، وعلى هذا أنّ الله قادر على النصر والعقوبة فيجب امتثال أمره.<sup>14</sup>

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٨) أَشْحَهَّ عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَفُوكُمْ بِاللِّسَانِ حِدَادٍ أَشْحَهَّ عَلَى الْخَيْرِ أَوْلَيْكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَاهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (١٩) يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَأْذِنُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا. ﴿٢٠﴾ (الأحزاب: ١٨-٢٠)

نقل الحاكم والزمخشري رواية في نزول "وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا"، وهي قول بعض المنافقين ما محمد وأصحابه إلا أكلة لأبي سفيان وأصحابه. وذكر الحاكم روايتين الآخريين في نزول نفس الآية. وشرح كلاهما معنى المعوّقين؛ المثبطين الناس عن رسول الله ﷺ. عند الحاكم أنّ المعوّقين هم اليهود، وقالوا للمنفقين هلمّ إلينا أو هم المنافقون، وإخوانهم ضعاف المسلمين، عند الزمخشري هم المنافقون. وقف كلاهما على الخلاف في كلمة هلمّ، وهذا الخلاف هل هو يمتنّى ويجمع ويذكر ويؤنّث، لكنّ الحاكم ما تعيّن من هم صرفوا وما صرفوا، وقال الزمخشري لغة أهل الحجاز: يسوؤون فيه بين الواحد والجماعة. وأمّا تميم يقولون هلمّ يا رجل، وهلموا يا رجال. وأوضحا معناها قرب وتعال وأقرب. وشرح الحاكم معنى البأس في اللغة أن يكون الحرب أو الفقر في فصل اللغة.

ذكر الحاكم والزمخشري الأقوال في اعراب "أشْحَهَّ"، قال الحاكم أنّه نصب على الحال والقطع من قوله ولا يأتون البأس إلا قليلاً، وقال الزمخشري أنّه نصب على الحال أو على الذمّ وقرئ بالرفع على أن يكون خبرا لمبتدأ مقدّر، يعني الزمخشري بسط وجه

<sup>14</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5714/8-5717؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص 851.

القطع الذي يذكره الحاكم في وجهين الأخيرين. وفي قول "سَلَفُكُمْ" سرد الحاكم معاني السلق في اللغة بأمثلتها. وذكر قراءة شاذًا فيه وهي بالصاد صلقومكم. وسئل سؤالين في هذا الآية، وناقش فيهما ثبوت العمل من المنافقين حتى يردّ عليه الاحباط وأن يكون إحباط عملهم يسيراً على الله مع أنّ كل شيء عليه يسير. فأجاب الأولى على ألا يثبت العمل منهم، ولكنه تعليم لمن يفكر أن إيماننا باللسان فقط، وتنبه لنا على أنّ الأعمال من غير إيمان لا شيء، وفيه إشارة الي وجوب الإيمان الصحيح. وأجاب للسؤال الثاني أنّ أعمالهم حقيقة بالإحباط، تدعو إليه الدواعي، ولا يصرف الله عن هذا العمل شيء، وهذا دلالة على بغض الله لهم.

وفي قول "يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا" ذكر الحاكم معنى كلمة الأحزاب الجماعات وعدّ الأحزاب، وهم جماعات قريش وغطفان وغيرهم من اليهود. وفسّر الحاكم والزنجشري هذه الآية بالأقوال المشابهة، وعلى هذا المنافقون ظنّوا أنّ الأحزاب لم يذهبوا ولم ينصرفوا رغم أنّهم انهزموا وانصرفوا وذلك لشدة جبنهم، وإنّ يرجعوا مرة ثانية تمنّوا أن يكون في البداية مع الأعراب لخوفهم ويسألون كلّ قديم منهم عن أخباركم يعني ماذا صار الأمر بينهم، ولو كان المنافقون معكم في وقت القتال يقاتلوا رياءً وسمعة. ونقل الحاكم والزنجشري قراءة آخر في يستلون، وهي أن يُقرأ بوجه "يسألون" أي يتساءلون بمعنى يسأل بعضهم بعضاً. ونقل الزنجشري قراءة في بادون، وقال قرئ بشكل بُدّي.

ذكر الحاكم قضية كلامياً في فصل الأحكام وقال تدلّ الآيات السابقة على أنّ الفرار والتعويق والشحّ والقتال فعل العبد، لذلك علّق به المدح والزم.<sup>15</sup>

ونحن نترك تسع آيات بعده، وننتقل من هذه الآية الي آية ثلاثون لكيلا نكرّر القضايا التي ذكرناها قبل مرّة أخرى للمقارنة.

<sup>15</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5714/8-5717؛ الزنجشري، تفسير الكشاف، ص851-852.

﴿يُنْسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٣٠) ﴿ وَمَنْ

يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتَاهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (٣١) ﴿ (الأحزاب: ٣٠-٣١)

نرى في التفسيرين ذكر قراءات أخرى في كلمة "يَأْتِ" بالتاء والياء وفي "مُبَيَّنَةٍ" بفتح الياء وكسرها وفي "يُضَاعَفْ" بتشديد العين بالنون أو الياء من باب التفعيل وبدون التشديد من باب المفاعلة، نقله الزمخشري بدون الإسناد إلى قارئها، ذكر الحاكم أسباب القراءات المخلفة وضرب لكلها أمثلة.

أوضح كلاهما معنى الكلمات في قول "بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ"؛ قال الحاكم بمعصية ظاهرة، وقال الزمخشري بكبيرة الظاهرة فحشها، ونقل بعض الأقوال، وعلى هذا أن الفاحشة المبيّنة هي كلّ اقترافهنّ من الكبائر أو عصيانهنّ ونشوزهنّ رسول الله ﷺ أو الزنا كما مرّ في حديث الافك. وشرح كلاهما ان يكون العذاب ضعفي غيرهنّ لنعمة الله عليهنّ، لذلك القبح الذي يصدر منهنّ يعاقب بالزيادة. واستشهدا نفس النموذج على هذا الشأن، وهو أن يكون عقوبات الحرّ في الحدود على الضعف من عقوبات الإمام والعبيد. وقال الزمخشري زيادة على ذلك أن أبا حنيفة وأصحابه لا يرون الرجم على الكافر، وأن يكون المعصية من العالم أقيح. كأنّ هذه الملاحظات منهما لبيان محافظة مبدأ العدل في مذهبهم. عند الزمخشري والحاكم قول "وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا" تنبيه لهنّ، ويشير إلى أن كون نساء النبي ﷺ لا يمنع العذاب. وقال الحاكم في فصل الأحكام أن هذه الآية تدلّ على بعض الأمور؛ ثبوت الوعيد في أهل الصلاة، وأنّ الشخص الذي يستحقّ العذاب يعاقب لا محالة لأنّ قول يُضَاعَفْ لا يليق إلا بالواقع، وأنّ النبي ﷺ لا يشفع لأهل الكبائر، وأنّ الفاحشة فعلهنّ لأنّ الوعيد فيهنّ. هذه القضايا الكلامية تظهر لنا دقّة الحاكم في مسائل الكلامية، وهو هنا تطرّق إلى مسألة الوعد والوعيد، وشفاعة النبي ﷺ، والعدل، وأفعال العباد.

نقل الحاكم والزمخشري قراءات في كلمة "يَقْنُتْ" "وَتَعْمَلْ" "وَنُؤْتَاهَا"، وأوضحها الحاكم نحوياً، وذكر لكلّ قراءة قارئه. ثمّ

شرح الحاكم معاني القنوت في اللغة.

وقال الحاكم عقب الوعد بعد الوعيد في الآية الذي قبله، وهذا الجمع عادة الله تعالى. وفسّر كلاهما الآية؛ من تطع الله

ورسوله أُعطي أجرهنّ ضعفين ثواب غيرهنّ. وسأل الحاكم سؤالاً؛ لماذا طاعتهنّ أوجب لهنّ من الثواب أكثر؟ وأجابه على أنّ المشقّة

عليهنّ أعظم من حيث صبرهنّ على القلّة ومن حُسن المعاشرة للرسول ﷺ في وقت الضيق. وقال الزمخشري وإنما ضوعف أجرهنّ لطلبهنّ رضا رسول الله ﷺ بحسن الخلق، وطيب المعاشرة والقناعة، وتوفرنّ على عبادة الله والتقوى. قال الحكم في "وأعتدنا لها رزقاً كريماً" إنّ الرزق في الجنة أو في الدنيا بعد وفاة النبي ﷺ من أجل الفتوحات.<sup>16</sup>

﴿يُنْسَاءَ النَّبِيَّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا

مَعْرُوفًا﴾ (الأحزاب: ٣٢)

وقف كلاهما عند قضية اعرابية، وهو لماذا لم يقال كواحدة في قول كأحد، وأجابه الحاكم بقول الفراء: لأنّ الأحد عامّ يصلح للواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث، فغلب التذكير على عادة العرب، وقال الزمخشري: أحد في الأصل بمعنى وحد، وهو الواحد، ثم وضع في النفي العامّ مستويا فيه المذكر والمؤنث والواحد وما وراءه. ثمّ شرح الزمخشري أنّ هذا الاستعمال أي بشكل كأحد لغرض بلاغيّ، وأكد قوله بآية، بناء على ذلك أنّ المعنى إذا تقصّيت أمة النساء جماعة جماعة لم توجد منهنّ جماعة واحدة تساويكنّ في الفضل والسابقة. والشرط في "إِنِ اتَّقَيْتُنَّ" إمّا يرتبط بما قبله يعني لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ التقوى، وإمّا بما لحق أي إن كننّ متقيات فلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ. أوضح الحاكم والزمخشري معنى "الخضوع في القول" اللين في الكلام.

قال الحاكم في اعراب "فَيَطْمَعَ" أنّه منصوب لأنّه جواب النهي بالفاء أي جواب فلا تَخْضَعْنَ. وقال الزمخشري فيه أنّه قرئ بالجزم عطفا على محلّ فعل النهي، وعلى هذا أنّ المعنى نحى الله نساء النبي ﷺ عن الخضوع بالقول ونهى المريض القلب عن الطمع. وذكر قراءة من ابن مُجَيْصِن بوجه "فَيُطْمِع"، وبهذا الوجه أسند الفعل الى ضمير القول أي فَيُطْمِعُ القول. في موضوع القراءة غالباً نحن نجد توضيحات مفصّلة في تفسير الحاكم، لكنّ الأمر ليس كذلك في كلّ موضع، وفي بعض الأحيان نرى بعض التصريحات من خصوص القراءة في تفسير الزمخشري لم يذكره الحاكم كما كانت في هذه الآية.<sup>17</sup>

<sup>16</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 8/5725-5735؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص854.

<sup>17</sup> أنظر: المراجع السابقة، ص5730-5735؛ 854-855.



﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ

لِيُدْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهَّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣)

ذكر الحاكم بعض الآراء لتعيين أن الآية نزل في حق من، ومن هم أهل البيت؟ ونقل رواية في أصحاب الكساء، وعلى هذا أن أهل البيت، هم النبي ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين. وذكر الأقوال التي تقول أنهم أزواج النبي ﷺ أو أزواج النبي ﷺ وأصحاب الكساء أو أنهم بني هاشم.

نقل الحاكم والزمخشري قراءات مختلفة في "وَقَرْنَ"، وعلى هذا قرئ بكسر القاف وفتحها من الوقار أو من القرار وذكر كلاهما اعلاهما الصربي، وزاد عليه الزمخشري وجها آخر وهو أن يكون أصله من قَارَ يَقَارُ.

شرح الحاكم معنى التبرج؛ إظهار المرأة زينتها، وذكر بعض الآراء المختلفة فيه. سرد الحاكم والزمخشري الأقوال لتحليل فترة الجاهلية الأولى والثاني، ورجح الزمخشري أن الجاهلية الأولى: جاهلية الكفر قبل الإسلام. والجاهلية الأخرى جاهلية الفسوق والفجور في الإسلام، ونقل رواية لتأكيدده. والتفت الزمخشري الي أن يأمر بالصلاة والزكاة خصوصاً ثم عاماً في جميع الطاعات، وأوضح ذلك قائلاً؛ لأن هاتين الطاعتين البدنية والمالية هما أصل سائر الطاعات: من اعتنى بهما حق اعتنائه جرتاه إلى ما وراءهما. وبهذا الشرح أوضح الزمخشري أن ذكر الصلاة والزكاة هنا ليس زائداً.

قال كلاهما "الرجس" هنا بمعنى الإثم، وذكر الحاكم احتمالات آخر، وقال الزمخشري أستعير للذنوب: الرجس، وللتقوى: الطهر، وفي هذه الاستعارة ما ينفر أولى الألباب عما كرهه الله لعباده ونهاهم عنه، ويرغبهم فيما رضيه لهم وأمرهم به. وقال كلاهما في إعراب "أَهْلَ الْبَيْتِ" أنه نصب على النداء أو على المدح. سأل الحاكم بعض الأسئلة فيما يتعلق بأهل البيت، وقال ليس الله تعالى أراد إذهاب الرجس عن كل أحد، لماذا ذكر أهل البيت خصوصاً؟ فأجابته؛ لأنهم مصون عن كثير من المباحات المنقزة فضلاً عن الفواحش صيانة للرسول ﷺ وفي تطهيرهم فخر للنبي ﷺ. وسأل أيضاً إذا كانت الآية في الأزواج فما تأويل ما روي أنه قال في أصحاب الكساء؟ فقال الأخبار مختلفة فيه، فالرجوع الى ظاهر القرآن أولى، وعلى أنه ممكن أن يكون المراد جميعه. وذلك يعني أن يرى الحاكم أن ظاهر القرآن أولى رغم كونها زيدياً، يشير الى اهتمامه في التأويل بالمعنى الذي يفهم من ظاهر القرآن في دائرة العقل

واللغة. وهذا من خصائص منهج المعتزلي في التفسير.<sup>18</sup> وأجاب أيضاً سؤال أن يحدث من بعض أزواج النبي ﷺ المعاصي بعد وفاته، أن المراد هنا أن يكون التطهير لنفي التنفير، وذلك مختصّ بحال حياة النبي ﷺ. وأجاب على أن يكون في أهل البيت مرتكب الكبائر، أن المراد من أهل البيت الخمسة؛ النبي ﷺ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين وجميعهم معصومون.

أشار الحاكم الي بعض النقاط في فصل الأحكام، أن الآية تدلّ على وجوب لزوم البيوت على النساء، وإن كانت الآية في أزواج النبي ﷺ وذلك عامّ، وتدلّ على تنزيه أهل البيت، وقال أن الزيدية تستدلّ بذلك أن يكون إجماع أهل البيت حجة. وقال الرّمحشري أن الآية تدلّ على أن نساء النبي ﷺ من أهل بيته.<sup>19</sup>

﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٤)

قال الحاكم في "آيات الله" يعني القرآن، وقال الرّمحشري فيه آيات بينات تدلّ على صدق النبوة لأنه معجزة بنظمه. يردّ الرّمحشري بهذا القول يعني أن يكون القرآن معجزة بنظمه على نظرية الصرفة، ووقف الي جانب نظرية النظم في إعجاز القرآن. وفي "الحكمة" قال الحاكم يعني السنة وقيل أحكام القرآن وتوابعه، قال الرّمحشري وهو حكمة وعلوم وشرائع. وفي كون الله لطيفاً خبيراً قال الحاكم أن يكون عالماً، ذكر الرّمحشري احتمالين في علمه؛ أنه علم ما ينفعكم ويصلحكم في دينكم فأنزله عليكم أو علم الله من يصلح لنبوته، ومن يصلح لأن يكونوا أهل بيته. ويمكن أن يكون جامعاً لهاذين الغرضين. وقال الحاكم أن الآية تدلّ على عظم نعمة الله لأهل بيته خاصة، ولجميع المكلفين عامة.<sup>20</sup>

<sup>18</sup> زرزور، عدنان، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1970، ص305.

<sup>19</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 8/5730-5735؛ الرّمحشري، تفسير الكشاف، ص855.

<sup>20</sup> أنظر: المراجع السابقة، ص5730-5735؛ 855.

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْحَاشِعِينَ وَالْحَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِينَ وَالصَّامَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٥)

نقل الحاكم والزمخشري رواية في نزول الآية، وهي قول أزواج النبي ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَذَكَرِ النِّسَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وقال الزمخشري زوي أنّ هذه الآية نزل قبل الآيات في نساء النبي ﷺ.

سأل الحكم أنّ الإيمان والإسلام واحد، فلماذا جمع بينهما في الآية؟ فقال اختلف اللفظ والاشتقاق، واختلف فائدتهما فأما الإسلام هو الاستسلام والانقياد وأما الإيمان فهو التصديق. وقال في "الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ" أنّ المراد صدقة الفرض أو صدقة الفرض والنفل، وذكر الزمخشري أيضاً الزكاة وصدقة النفل، ونقل رواية التي تحث على التصديق والصيام، وهي من تصدق في أسبوع بدرهم فهو من المتصدقين. ومن صام البيض من كل شهر فهو من الصائمين. وقال كلاهما في اعراب "وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ" حُذِفَ "فُرُوجَهُنَّ" لأنه معلوم، والظاهر يدلّ عليه. وقال الزمخشري في "وَالذَّاكِرَاتِ" يوجد حذف أيضاً، والمعنى "والذَّاكِرَاتِ" الله". وشرح الزمخشري الذَّاكِرَاتِ الله كثيراً؛ من لا يكاد يخلو من ذكر الله بقلبه أو لسانه أو بجماله. وقراءة القرآن والاشتغال بالعلم من الذكر. وذكر الحديث في الذكر؛ مَنْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ وَأَبْقِظَ امْرَأَتَهُ فَصَلَّى جَمِيعاً رَكْعَتَيْنِ كُتِبَ مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ. قول الزمخشري هنا يظهر أسلوبه الوعظ والنصيحة.

وقف الزمخشري عند قضية بلاغية، وهي العطفين في الآية. وعلى هذا أنّ في العطفين يوجد فرق بينهما، العطف الأول هنا عطف الجنس على الجنس يعني عطف الإناث على الذكور، وذلك من قبيل عطف تَيْبَاتٍ وَأَبْكَارًا، يعني لا يقبل الجمع بينهما، لأنّ لا يمكن لواحد أن يكون تَيْبًا وَبِكْرًا في نفس الوقت، وكذلك الذكورة والانوثة. أمّا العطف الثاني وهو عطف الصفة على الصفة، مثل عطف الصائم على المتصدق، ويمكن أن يجمع الواحد هذه الصفات معاً.

أشار الحاكم الي دلالة الآية، واعترض بما على قول بعض المذاهب وأيد آراء مذهبه، على سبيل المثال قال أنّ الآية تدلّ على صحة قولنا في الوعيد. لأنّ الوعد يعني قول "أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا" من أجل كلّ هذه الصفات، فيبطل قول المرجئة

في الوعد والوعيد. وتدلل أيضاً على أنّ هذه الخصال فعل العبد فيبطل قول المجبّرة في المخلوق. وتدلل على وجوب الخشوع في

العبادات.<sup>21</sup>

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ

صَلَ صِلًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦)

ذكر الحاكم والزمخشري بعض الروايات في نزول الآية، واتفق بذكر اثنيها، على حسب رواية الأول أنّ الآية نزل في زينب بنت جحش، خطبها رسول الله ﷺ على زيد بن حارثة فأبّت هي وأخوها عبد الله ابن جحش. وأمّا رواية الثاني ذكر كلاهما بصيغة التمريض، وعلى هذا أنّ الآية نزلت في أمّ كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وهي كانت وهبت نفسها للنبي ﷺ فزوجها رسول الله ﷺ من زيد بن حارثة فأبّت هي وأخوها. ونقل الحاكم في هذا الباب روايتين مشابھتين في زينب بنت جحش.

ذكر الحاكم معنى القضاء في اللغة وفي استعمال القرآنية، وقال أصله إحكام الشيء وإمضائه والفراغ منه على التمام. وفي القرآن يستعمل بمعنى الخلق والإيجاب والإعلام وذكر الأمثلة لكلاهما. وقال الحاكم في قول "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ" قيل إنّ المراد لزينب وأختها، لكنّ الصحيح أن يكون المقصود عموم اللفظ لا خصوص السبب. وقال أيضاً في أمر الله ورسوله والصحيح أنّ المراد كلّ شيء أمر الله به أو حكم به، يعني ليس الأمر فقط في مخالفة الزينب وأختها على حكم الرسول ﷺ بالزواج من زيد. وقال في دلالة الآية إنّها تدلّ على وجوب اتباع أوامر الله تعالى وأوامر الرسول ﷺ. وسأل الزمخشري هنا سؤال؛ أنّ الكلام يقتضي أن يكون الضمير مفرداً ولكنّ الضمير جاء في صورة "هُم"، فأجاب؛ المؤمن والمؤمنة مفرد من حيث اللفظ ولكن هي جمع من حيث المعنى فهو يتكلم عن جنس المؤمن، لهذا رجعت إلى المعنى لا إلى اللفظ. وقف الزمخشري عند سؤال أيضاً؛ وهو أن يذكر في الآية قضي الله ورسوله معاً، فأجابه؛ لأنّ قضاء رسول الله ﷺ هو قضاء الله. وذكر كلاهما قراءة آخر في قول "أَنْ يَكُونَ"، بالتاء والياء. وقال الحاكم في الخيرة قرئ بسكون الياء أيضاً.<sup>22</sup>

<sup>21</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 8/5730-5735؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص855-856.

<sup>22</sup> أنظر: المراجع السابقة، ص5736-5743؛ 856.

﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ (الأحزاب: ٣٧)

قال الحاكم أنّ الآية نزل في زيد بن حارثة وامرأته زينب بنت جحش، وعلى هذا أنّ زيد أراد فراقها ومنعه الرسول ﷺ عن ذلك وقال اتق الله وأمسك زوجتك، فلم يقبل زيد وقال تأذيني بلسانها فطلقها ثم خطبها رسول الله ﷺ فتزوج بها. وأمّا الرواية التي ذكرها الزمخشري عن النبي ﷺ أنه أخفى حبه لزينب حينها كانت متزوجة من زيد، فردّ الحاكم على هذه الرواية في أثناء تفسير الآية وقال؛ لا يجوز على رسول الله ﷺ، والله تعالى يعصم رسوله عن كل منفر وكبيرة، ورأى هذه الرواية أنّها من دسيس الملحدة ومن رواية الحشوية. إذا كانت الرواية التي يستند إليها كلا المفسرين مختلفة، اختلف تأويل الآية فيهما تماماً. وأمّا السبب الآخر في اختلاف تفسير الآية وهو موقف الواو في قول "وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ"؛ هل هو واو الحال أم لا، بناء على ذلك اختلفت الآراء في خصوص أن يقول النبي ﷺ لزيد خلاف ما في قلبه. عند الزمخشري الواو للحالية، وقول الرسول ﷺ لزيد "أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ" خالف ما في قلبه وهو الحب. وأيد قوله بأدلة نفسية وفطرية. عند الحاكم ما خالف ظاهر النبي ﷺ في باطنه، وذلك لا يجوز عليه، فالشيء الذي يكون في قلبه أن يمسك الزيد زوجها بإحسان. وذكر احتمالين في مخاطب قوله "وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ" وفي قول "وَتُخْفَى النَّاسَ"، وعلى ذلك أنّ المخاطب إمّا نبي ﷺ وإمّا زيد. وفسر الآية على احتمالين؛ أمّا الأول، كان الله تعالى أخير النبي ﷺ بأنّه يزوّج من زينب، فلما أراد زيد طلاقها قال له أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ، وعوتب على قول ذلك لأنّه يعلم أنّ زينب ستكون زوجة له. وقال الحاكم في سبب إخفاء النبي ﷺ ذلك؛ لأنّه لو أظهر ذلك فكان زيد يطلقها لأجله لا من سبب سوء المعاشرة. أمّا الثاني المخاطب بذلك زيد، وهو يخفي في نفسه طلاق زينب وأظهر الله تعالى ذلك لأنّه يطلقها، وهو يخشى من الناس في ظهور طلاقها لأن تكون زينب من أهل بيت الرسول ﷺ.

رغم على هذه الاختلافات في تفسير كلا المفسرين اتّفقا في ذكر بعض النقاط، على سبيل المثال قال كلاهما في نعمة الله ونعمة الرسول ﷺ على زيد؛ أنّهما نعمة الإسلام ونعمة العتق. وفي قول "أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ" إنّ الأمر هنا يفيد الإباحة

والإرشاد لا للتحريم والإيجاب. وفي ذكر رواية عن عائشة؛ لو كتّم النبي ﷺ شيئاً مما أوحى إليه لكتّم هذه الآية؛ "وَحَفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ". وقالوا في قول "إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا"؛ فطلّقها زيد وانقضت عدتها، وذكر الحاكم معنى القضاء في قول "إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا"؛ أنّ معنى القضاء فراغ الشيء على التمام. وفي قول "وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا"؛ قالوا أمر الله في تزويج زينب من رسول الله ﷺ أو كل ما أمره الله وأراده وفعله. وزاد على ذلك الزمخشري؛ إزالة الحرج عن المؤمنين في زواج من أزواج الأعداء بعد انقطاع علائق الزواج بينهم وبينهن. ووقف الزمخشري عند قراءة "زَوَّجْتَكُنَّهَا" وقال قراءة أهل البيت بشكل "زَوَّجْتَكُنَّهَا".

أشار الحاكم الي دلالات الآية من حيث أحكام الفقهيّة والكلامية؛ وقال إنّ الآية تدلّ على تحليل امرأة من تبناه، وقول "لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ" يدلّ على جواز تعليق الأحكام بالعلل، وقول "إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا" على ألا يجوز الخطبة في حال العدة. ويدلّ قول "وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا" على خلق القرآن لأنّ فيه أوامر. وتدلّ على أن يكون الانسان ممنعاً على غيره. وذكر الحاكم بعض الملاحظات لتأكيد تنزيه الرسول ﷺ عن ميل الهوى.<sup>23</sup>

﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ (٣٨)

الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا (٣٩) ﴿ (الأحزاب: ٣٨-٣٩)

قال الحاكم أنّ "الحرج" إثم وضيق. وقول "فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ"، أنّ الفرض أمر الإباحة في تزويج من زينب أو فرض وجوب. فوجب على النبي ﷺ التزويج بما لزوال حكم النبي. واتخذ الزمخشري معنى "الفرض" على أن يكون الوجوب. وسرد الحاكم بعض التأويلات عن سنة الله في الأنبياء، ومنها ان يكون المراد تكليفهم بالتبليغ والصبر على المشقات، أو أن يكون المراد التوسعة في كثرة الأزواج كما فعل داود وسليمان عليهما السلام، وآتبعه الزمخشري بذكر ذلك القول. ووقف الحاكم عند قضية الإعراب وهي إعراب "سُنَّةَ اللَّهِ"؛ أنّه نُصِبَ عَلَى الْإِعْرَاءِ، أو منصوب بفعل محذوف، أو نصب على المصدر. وعند الزمخشري أنّ الأصل "سَنَ سَنًا". عبّر بالاسم عوضاً عن المصدر. وذكر كلاهما أيضا في إعراب "الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ" ثلاثة وجوه؛ رفع بالابتداء وخبره محذوف أو رفع أن يكون تفسيرا من قول "سُنَّةَ اللَّهِ" أو مكسور بدلاً من "سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا"، وأخذ الزمخشري الجرّ من وجوه الإعراب على الوصف للأنبياء.

<sup>23</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5736/8-5743؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص 856-857.

وقال إنّ "رَسَلَتِ اللَّهِ" فُرئ بشكل رسالة الله. والتفت الزمخشري النظر الى سبب توصيف الأنبياء بأنهم لا يخشون إلا الله؛ وعلى هذا يوجد هناك تعريض بعد ذكر صريح في قوله تعالى "وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ"، وأشار الحاكم أيضاً الى هذا الخصوص.

قال الحاكم في قول "وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا"، أنّ القدر المقدور لغةً بمعنى الأمر الجاري على مقدار ما أريد من غير زيادة ونقصان، وقال في تفسير الآية أي أمراً مناسباً على وجه الحكمة والعدل والصواب. وفي قول "وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا"، رأى أنّه وَعَدَ للمؤمنين ووعيد للكافرين. وردّ قول الإمامية في التقيّة، لأنّ قول "وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا" يدلّ على ألاّ يجوز في الأنبياء.<sup>24</sup>

﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٠)

قال الزمخشري أنّ النبي ﷺ لم يكن أباً لرجل منكم حقيقة، لذلك لا يثبت حرمة الصهر والنكاح بينه وبين واحد منكم. وأمّا أن يكون الرسل أباً لأمتهم؛ وذلك اشارة الي وجوب التعظيم للرسل، ووجوب شفقة الرسل على أمتهم، لا من حيث الأحكام الثابتة بين الآباء والأبناء. وكذلك زيد بن حارثة ليس من أولاد النبي ﷺ حقيقة.

وقال الحاكم إنّ النبي ﷺ لم يكن أباً أحدٍ من رجال ذلك الوقت، أو أنّ المراد في أن لم يكن النبي ﷺ أباً أحدٍ يعني لم يكن أباً لزيد، لأنّه أبو القاسم والطاهر والطيب وإبراهيم. وأمّا الحسن والحسين أيضاً لم يكونا رجالاً في الوقت الذي نفي فيه النبي من أن يكون الأب. وشرح الزمخشري هذا الأمر، يعني أن يكون الأب لأولادهم على نفس الطريقة؛ وقال أخرجوا أولادهم من حكم النفي بقوله "مِنْ رِّجَالِكُمْ"، لأنّ هؤلاء لم يبلغوا مبلغ الرجال. وزاد على ذلك وجه آخر، وهو أن يكون الإضافة بشكل "من رجالكم" ليس "من رجاله"، وأولاد النبي ﷺ من رجاله ليس من رجال غيره. وقال في أن يكون الأب للحسن والحسين؛ أنّها لم يكونا رجلين حينئذ، وأن يكون النفي في الآية لولده خاصّة، لا ولد ولده.

وذكر كلاهما في اعراب "وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ" وجهين؛ رفع ونصب. وقالوا: رُفِعَ على تقدير ولكن هو رسول الله. أمّا نصبها عند الحاكم؛ على تقدير كان هو رسول الله، وعند الزمخشري نُصِبَ عطفاً على أباً أَحَدٍ. وذكر قراءة آخر بتشديد لكنّ، على حذف

<sup>24</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5736/8-5743؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص 857-858.

الخبر، وتقديره: ولكن رسول الله من عرفتموه. وقال كلاهما في قراءة "حَاتَمَ"، أنه قرئ بفتح التاء. إذا قرئ بهذا الوجه المعنى أن محمداً ﷺ آخر النبيين، وبكسرها "حَتَمَ النبيين" يعني أنه ﷺ حَتَمَ النبوة. وسأل كلاهما سؤالاً مقدراً، وهو لو أن محمداً ﷺ آخر الأنبياء كيف يكون نزول عيسى عليه السلام بعده. فقال الحاكم: لأنّ نزوله عندنا بالإنزال للرسالة، وإمّا ينزل عند زوال التكليف وهو من أشراط الساعة. وقال الزمخشري أنّ عيسى عليه السلام كان نبياً قبل محمداً ﷺ وحين ينزل، ينزل عاملاً على شريعة محمد ﷺ، مصلياً إلى قبلته، كأنه بعض أمته. وردّ الحاكم رواية اليهود عن موسى عليه السلام أنّ شريعته لا تُنسخ. وأشار الحاكم إلى دلالات آخر الآيات، وقال أنّها تدلّ على أن يكون أفعال العباد خلقهم ليس بخلق الله، وردّ على قول المجبّرة في هذا الموضوع.<sup>25</sup>

ونحن نكتفي للمقارنة بذكر الآيات التي تكون إلى هنا، ونبدأ بمطلب آخر. وفيه سنقوم بتقييم المعلومات التي نحصّلها في

خلال المقارنة.

---

<sup>25</sup> أنظر: الجشمي، التهذيب في التفسير، 5736/8-5743؛ الزمخشري، تفسير الكشاف، ص858.



## المطلب الثاني: تقييم المقارنة من حيث أثر الحاكم الجشمي في تفسير الكشّاف

في أوّل نظر الي التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي وتفسير الكشّاف للزمخشري يُرى تفاوت في نظامهما. وتفسير الحاكم منظمّ جدّاً قياساً على تفسير الكشّاف، وكلّ موضوع يناقش في فصل مُنفرد مثل اللغة والأحكام. وأمّا الزمخشري فهو لم يسلك طريقة منظمّة كذلك في تفسيره، مثلاً في تفسير بعض الآيات ذكر الأقوال التي تتعلّق بخصوص القراءات في بداية تفسير الآية، وفي بعض الأحيان ذكر بعد تفسير الآية. رغماً على هذه الاختلافات الشكلية، يُلاحظ المشابهات كثيرة بالنظر الدقيق إليهما. وهذه المقارنة تُتيح الفرصة للقارئ في إظهار الصلة بين التفسيرين. وفي هذا القسم أُستقصى هذه الصلة من وجوه شتى.

ظهر في فصل المقارنة المشابهات كثيرة، حتى في بعض الخصوص كان ألفاظ الحاكم والزمخشري على نفس الشكل حرفياً. وفي بعض الأحيان لم تكن المشابهات بين التفسيرين يمثل هذا الحدّ. مع ذلك إذا يُطالع بدقّة لم تكن المماثلات محجوبة، بل يبرز نفسها في أسلوبهما مناهج تفسيرهما، مثل أسلوب السؤال والجواب في أثناء التفسير ليشرح بعض المسائل المقدّرة التي يحتمل الردّ على تأويلهما بها.<sup>26</sup>

اهتمّ الحاكم والزمخشري بذكر الروايات التي تتعلّق في نزول الآيات. وروايات الحاكم في النزول على الأغلب أكثر من الزمخشري. هذا الأمر غير مُثير للتعجّب حتى أُعْتبر تفسيره مُلخّص تفسير الطبري.<sup>27</sup> لكنّ في خلال المقارنة وافق روايات الزمخشري في نزول الآيات على روايات الحاكم، أحياناً يمثل الألفاظ وأحياناً بشكل مُلخّص أو مُطوّل. ويمكن أن يُذكر في هذا الباب أنّهما يستفيدان من الأحاديث لبعض الظروف الآخر التي لا يكون سبباً لنزول الآية، أي تفسير القرآن بالأحاديث. على سبيل المثال في بداية السورة نقل الحاكم حديثاً من النبي ﷺ ليشير الي فضيلة السورة، وذكر الزمخشري الحديث الذي يحثّ على التصدّق والصيام في تفسير آية إنّ المسلمين والمسلمات الي آخره.

<sup>26</sup> Cemal Sünbül, *Mu'tezili Müfessir Hâkim el-Cüşemî ve et-Tehzîb fi't-Tefsîr Adlı Eserinin Tefsîr Literatüründeki Yeri*, (İstanbul: Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, 2019), 115.  
<sup>27</sup> زرزور، عدنان، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، ص153.

واعتني كلاهما بتحليل إعرابيه لظهور معنى الآيات. ووقف الحاكم عند هذا العمل تحت عنوان مستقلّ خلال تفسيره. مع ذلك أنّ المعلومات التي ذكرها الزمخشري في هذا الخصوص كان أكثر من الحاكم أو بنفس الدرجة. فكأنّ هذا الأمر يستتج من أن يكون الزمخشري ذا دقة كبير في مسألة النظم. وأمّا الحاكم فهو ما يقبل فكرة النظم في إعجاز القرآن.<sup>28</sup> فهو رأي أنّ إعجازه في الجمل لا في الكلمات.<sup>29</sup> بناء على ذلك اختلف تركيزهما على موضوع النظم. اهتمّ الحاكم بنظم الجمل حتى في بعض الآيات أشار الي مناسبة الآيات في فصل مستقلّ وفي بعدها تحت فصل المعنى في مطلع. والزمخشري ركّز على نظم الكلمات وإعرابها لإظهار المعنى البلاغيّ في الآيات.

القراءة، أيضا هي موضوع التي اعتبرها الحاكم والزمخشري إلحاح. نقل الحاكم القراءات المختلفة في الآيات عن أئمة القراء بذكر أسماءهم لكلّ قراءة. وشرح غالبا القراءات بإيضاحات نحوية. وأمّا الزمخشري لم يقف عند ذكر أسماء القارئ لها عامّة، ونقل القراءات بلفظ قيل كذا. لكنّ الأمر لم يكن كذلك دوماً، في بعض الأحيان يوجد الإيضاحات الكثيرة في تفسير الكشّاف بالنسبة الي تفسير الحاكم، والقراءات التي لم يذكرها الحاكم.<sup>30</sup>

الحاكم والزمخشري عندما يفستّران معاني الآيات يذكّران التأويلات المحتملة لكشف معنى المقصود، وفي هذا العمل يستفادان من أقوال أسلافهما، وذكر الحاكم بعد كلّ تأويل أسماءهم بقول عن فلان. وكلاهما أحيانا يصحّحان هذه التأويلات وأحيانا اعتراضا عليها بأسباب ما تمّ أجريا آراءهما. وفي تفسير الزمخشري يُلاحظ في ذكر بعض التأويلات التي يدلّ على المعنى المشابهات بتفسير الحاكم.

ويناقش كلاهما مسائل الكلاميّة والفقهية حول نفس الوجهة النظر المذهبية. بناءً على ذلك يرى في توضيحاتهما الفقهية مركزيّة أقوال الحنفية. وفي موضوع الكلاميّة يشاهد محكّمة فكرة المعتزلي، وبالإضافة الي ذلك فكرة الزيدية في الحاكم. أصلا هو انتبه الي مسائل الكلاميّة خصوصًا. وردّ على أقوال بعض الفرق مثل المجبرة والروافض. وإن لم يكن اهتمام الزمخشري بها إلى هذا الحدّ،

<sup>28</sup> أنظر: المصدر السابق، ص 444.

<sup>29</sup> أنظر: المصدر السابق، ص 443.

<sup>30</sup> Sünbül, *Mu'tezili Müfessir Hâkim el-Cüşemî ve et-Tehzîb fi't-Tefsir Adlı Eserinin Tefsir*

*Literatüründeki Yeri*, 111.

وهو أيضاً يردّ على المذاهب الكلاميّة تبعاً للحاكم، على سبيل المثال ممكن في هذا الباب أن يلفت النظر الي قولهما في رواية الداجن التي أكلت بعض السورة، وهم يرونها أنّه من دسيس الملحدة والروافض.

وخصوص آخر على اتّفاقهما، وهو أنّ منهجهما اللغويّ في التفسير. وهم اعتنوا بهذا الموضوع عناية كبيرة، وفسّروا الآيات بارتباطها القويّة الي معاني الكلمات لغةً.<sup>31</sup> وأخذ الحاكم هذا الموضوع في فصل اللغة، وشرح فيها معاني بعض الكلمات في الآيات. وفي تفسير الزمخشري حُصِّصَ حَيِّراً واسعاً لإيضاحات اللغويّة.<sup>32</sup> وأشار في المقارنة الي أمثلة المشابجات بين التفسيرين بهذا الخصوص مراراً.

---

<sup>31</sup> أنظر: زرزور، عدنان، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، ص305.

<sup>32</sup> أنظر: الجويني، مصطفى الصاوي، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، ص165.

## الخاتمة

وفي هذا البحث أولاً نُظِرَ ثلاثون آية من سورة الأحزاب، من تفسير الكشاف والتهذيب في تفسير. وفي أثناء المقارنة تُطَرِّقُ الي العلاقات بين التفسيرين. وأشير الي المشابهات والمخالفات بينهما. وعلى ضوء هذه المعلومات تمّ تقييم أثر الحاكم الجشمي للزمخشري في تفسيره الكشاف بذكر بعض الخصوص العامة.

وتُشاهد بواسطة هذا البحث صلةً قويّةً بين التفسيرين، وأن يتأثّر الزمخشري من الحاكم في تفسيره، كما أشارت بعض البحوث الي ذلك والي أن يكون الحاكم شيخ الزمخشري في مجال التفسير.<sup>33</sup> وهذا البحث يظهر أيضاً لزوم أن يدقق مصادر الكشاف الذي يوجد مكانة عظيمة في أدب التفسير يحتاج الي دراسات دقيقة. وتفسير الحاكم التهذيب في التفسير يحتاج الي بحوث جديدة التي تدلّ على أهميته الكبير في تراث التفسير.

---

<sup>33</sup> أنظر: زرزور، عدنان، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، ص459.

## المصادر والمراجع

- الجشمي، الحاكم، التهذيب في التفسير، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان السالمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت وقاهرة، 2018-2019.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشاف، تحقيق خليل مأمون شيخا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت، 2009.
- زرزور، عدنان، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1970.
- الجويني، مصطفى الصاوي، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1959.
- Sünbül, Cemal, *Mu'tezili Müfessir Hâkim el-Cüşemî ve et-Tehzîb fi't-Tefsir Adlı Eserinin Tefsir Literatüründeki Yeri*, (İstanbul: Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, 2019).